الأمم المتحدة A/49/PV.88

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة ٨٨
الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد أنصاري (الهند).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات: مشروع قرار (A/49/L.44)

السيد بادجي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تكتسي مناقشتنا اليوم، المكرسة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أهمية خاصة من حيث أنها توقظ وعينا الجماعي بالوضع الاقتصادي الخطير في تلك القارة.

إن النظر في هذه المسألة يتيح لنا الفرصة، عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة المرموقة، للتأمل في مبدأ من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة يلزم جميع الدول الأعضاء ببذل جهود مشتركة لتعزيز النمو الاقتصادي في العالم، لا سيما في البلدان النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، حددت الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ واحدة من الأولويات العالمية الخمس بأنها انتعاش افريقيا الاقتصادي. مع ذلك، لا بد لنا أن نلاحظ، مع الأسف، أن الفجوة في التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب تزداد اتساعا سنة بعد أخرى، بينما لا يزال الوضع الاقتصادي في افريقيا مستمرا في التدهور وبلغ الآن أبعادا مروعة بالفعل.

لقد سجلت الديون الخارجية لأفريقيا زيادة بنسبة ٢,٤ في المائة وبلغت الآن حوالي ٢٨٥,٤ بليون دولار. ونسبة هذا الدين إلى صادرات قارتنا ازدادت من ٢٨٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٢٨٨,٩ في المائة اليوم.

ومع أن مجمل الصادرات الأفريقية ازداد بنسبة ٨ في المائة، انخفضت الحصيلة في الحقيقة بنسبة ٠,٢ في المائة ووصلت إلى ٧٤,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣، بعد ان انخفضت بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ١٩٩١ و ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وقد يبدو أن هذا الوضع ينطوي على مفارقات ، ولكن التفسير يكمن في أن قيمة الوحدة للصادرات الأفريقية انخفضت بمعدل ٧,٥ في المائة.

ثمة مفارقة أخرى هي أنه لئن كانت قيمة الوحدة للواردات الآفريقية قد انخفضت بنسبة ٢,١ في المائة، فإن قيمتها ازدادت بنسبة ١,٣ في المائة ووصلت إلى ٧٥,٩ بليون دولار تقريبا، وهذا يرجع خاصة إلى الزيادة في حجمها والتي بلغت ٣,٥ في المائة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87444
9487444

ويبين تحليل هذه الأرقام الإحصائية أن هذا الوضع يرجع إلى ظاهرة ثلاثية الأبعاد هي تدهور معدلات التبادل التجاري في افريقيا بنسبة ٥,٥ في المائة، والتراكم المتزايد الخطورة للديون في تلك القارة، وانخفاض تدفق مواردها بالأسعار الحقيقية الناجم عن ذلك. وهذه النتيجة تدل بالفعل على الحاجة إلى النظر في تدابير كافية وأعمال ملموسة لدعم الانتاج الزراعي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأفريقي بدرجة كبيرة.

ويأتي هذا الدعم - في جملة أمور، من خلال تنويع هذه الاقتصادات وإنشاء نظام ناجح ومنصف للسلع الأساسية. ولذلك فمن حسن الطالع أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يولي اهتماما خاصا لهذا الهدف عن طريق توخي إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، ترى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومصرف التنمية الافريقية أن إنشاء هذا الصندوق من شأنه أن يزيد الانتاج الزراعي في افريقيا، وأن يترك أثرا إيجابيا مزدوجا على النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في بلدان تلك المنطقة. والحقيقة أن الفرص المتوفرة في إطار صندوق امستردام المشترك كثيرا ما يشار إليها بوصفها وسيلة لتلبية هذه الحاجة، غير أن تحليلا موضوعيا لعمل ذلك الصندوق أظهر أن إمكانياته التشغيلية محدودة.

ولجميع هذه الأسباب يعتقد وفد السنغال أن مشروع القرار A/49/L.44 المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي عرضه الممثل الدائم لتونس، بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، يمثل مبادرة تستحق تأييدنا الإجماعي.

لذلك، نؤيد بالكامل بيان الممثل الدائم لتونس وبيان الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، ونناشد جميع الوفود الحاضرة هنا أن تؤيد مشروع القرار A/49/L.44 عندما يحين الوقت للبت فيه، باعتماده دون تصويت.

السيد غيرفليز (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أؤيد ما قاله زميلي من تونس والجزائر. لقد تكلما بالنيابة عن بلدان منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الحالة الاقتصادية في البلدان الافريقية في هذه الحقبة التي تسبق بداية القرن الجديد مقلقة للغاية. فما برحت الأمم المتحدة تحاول منذ ثلاثة عقود إيجاد الحلول لمشاكل التنمية بشكل عام وللمشاكل التي تواجه أفريقيا بوجه خاص. والآن، وفي إطار البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا، اقترح إنشاء صندوق للتنويع. والغرض من هذا الصندوق هو تنويع الاقتصادات الافريقية وجعلها بالتالي أقل ضعفا، وإزالة مخاطر أسواق المواد الخام.

إن العملية التي شرعنا فيها على أثر القرارات التي اعتمدت في هذا الشأن، توحي بتعاون البلدان المتقدمة النمو في الشمال. ووفد بلدي بوجه خاص وجد في هذه العملية فرصة جديدة لإبداء التضامن الدولي الذي تحتاجه افريقيا للنهوض باقتصاد حديث يواكب الاقتصاد الدولي. وعلاوة على ذلك، استهدفت هذه العملية تعزيز تعاوننا مع شركائنا من خلال الهياكل والأدوات القائمة من ناحية، وخلق ظروف جديدة مؤاتية للاقتصادات الأفريقية من الناحية الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، راود شعوب كل بلد من بلداننا الأمل في أن هذا البرنامج، المعنون "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات"، إلى جانب صندوق تنويع السلع الأساسية الافريقية المنبثق عنه، سيظهران إلى حيز الوجود، مثلما راودها الأمل في أن ينضم شركاؤنا إلينا في جهودنا.

لقد بذل بلدي، كوت ديفوار، طوال السنوات الـ ٣٤ الماضية، جهودا عظيمة لتنويع اقتصاده ولمتابعة تلك الجهود. وهو يدرك الآثار الإيجابية التي يمكن أن يتركها صندوق كهذا على الاقتصادات الافريقية. وبهذه الروح، كان وفد بلدي يحدوه الأمل أن يستجيب شركاؤنا لشواغلنا. والمشاورات المطولة التي عقدتها الوفود الأفريقية مقترنة بالاتصالات الحكيمة والفعالة التي قام بها الرئيس الحالي للجمعية العامة، تشهد على اهتمام الأفارقة بهذا البرنامج الجديد، الذي يؤيده مصرف التنمية الافريقي تأييدا تاما.

وتدرك كوت ديفوار أن تلك الآلية، التي تعتبر جميع البلدان الافريقية تنفيذها أمرا لا غنى عنه، سوف تتطلب قرارات مالية من جانب شركائنا. ولكن، هل هذا شيء يتجاوز حدود ما يُطلب لبناء شيء سيظل باقيا من قبيل الشيء المقترح، وبخاصة عندما يكون من الواضح أن المآسي والتوترات التي يثيرها الفقر والإملاق في قارتنا

تتطلب من شركائنا أن يقدموا تضحيات هائلة، سواء في سياق العمليات الإنسانية أو التضحيات الأخرى التي قبلتها بلدان الشمال الكبرى بسرور؟

إن وفد بلدي يشعر أن الوقت قد حان ليطلب من المجتمع الدولي أن يتناول بشكل حازم مشاكل القارة الأفريقية الحقيقية الخاصة بالتخلف الاقتصادي، وذلك بتوفير الحلول الصحيحة. ونحن مقتنعون بأن صندوق التنويع المقترح يُعد دعوة إلى الاستثمار في التنمية المتجانسة لقارتنا. وعلى نطاق أوسع في السلم. وتحقيقا لهذا الغرض، أود أن أدعو الوفود هنا إلى أن تقدم تأييدها التام لمشروع القرار الخاص بصندوق تنويع السلع الأساسية المطروح للمناقشة الآن. ولا يوجد، في رأينا، هيكل قائم يبرر التلكؤ الذي نراه هنا. وكما أظهرت الدراسات، فإن الهياكل القائمة تكمل الصندوق المقترح، ولا يمكنها، على أية حال، أن تحل محله. لذلك ندعو الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار الذي سيقدم بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الوحدة الافريقية.

السيد جوماتشوا توكو (منظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى تنظر الجمعية في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي خلف برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠.

عندما اعتمدت الجمعية العامة البرنامج الجديد في دورتها السادسة والأربعين، كان من المتوقع أن ينجز هذا البرنامج العمل الذي لم يكمله برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش، الذي كان تعهدا من جانب المجتمع الدولي بمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية. إن برنامج الأمم المتحدة الجديد يعبر عن الثقة في افريقيا وشعبها في بناء مستقبلهما، والثقة في أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لذلك الجهد. وفي هذا البرنامج يقبل المجتمع الدولي مبدأ المسؤولية المقتسمة والمشاركة الكاملة مع افريقيا والمسؤولية والتعهد بإعطاء الدعم الكامل والملموس للجهود الأفريقية.

ونلاحظ بارتياح أن الأمين العام وأعضاء المجتمع الدولي طرحوا عددا من المبادرات لمعالجة مشاكل افريقيا الإنمائية الاقتصادية. مع ذلك، لا يسعنا إلا أن نؤكد في هذه المرحلة أن التقدم في تنفيذ هذا البرنامج على نطاق كبير لا يزال غير مرض بعد ثلاث سنوات من اعتماده، وهذا يرجع أساسا إلى عدم توفر الإرادة السياسية.

وخلال هذه الفترة زاد تدهور الوضع الاقتصادي في افريقيا. ذلك أن افريقيا هي المنطقة الوحيدة من العالم التي لا تزال تمر بركود وتراجع منذ الثمانينات. والأزمة في الغذاء والانتاج الزراعي لا تزال بحاجة إلى حل. ونصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لم يزد بشكل مرض، وهيكل الانتاج في معظم البلدان الأفريقية مازال مشوها إلى حد كبير، ودون اتصال يذكر مع النظام الصناعي العالمي. إلى جانب هذا، لم تقدم التجارة الخارجية محفزا يذكر للنمو في الاقتصادات الأفريقية، ونصيب أفريقيا في الصادرات العالمية الإجمالية انحدر بشكل ثابت من ٤ في المائة في الثمانينات إلى ١,٤ في المائة في التسعينات. وتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية انخفض بالمعدلات الحقيقية منذ ١٩٩٠. وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، بالأسعار الراهنة، انخفضت من ١٩,٧ بليون دولار في ١٩٩٠ إلى ١٢,١ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وبالإضافة إلى هذا، ارتفع الدين الخارجي للمنطقة، الذي كان ٤٨,٣ بليون دولار فقط في ١٩٧٨، إلى مستوى ٢٨٥ بليونا المزعج في ١٩٩٣.

يكاد برنامج الأمم المتحدة الجديد يبلغ نصف عمره. وفي بيئة اقتصادية دولية متغيرة بسرعة، تقوم حاجة ماسة لأن يترجم المجتمع الدولي تعهده إلى عمل ملموس حتى يعكس الاتجاه الاقتصادي الراهن في افريقيا. وقد اتخذت الحكومات الافريقية، في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد، تدابير عديدة بغرض تحقيق أهداف البرنامج في أقصر وقت ممكن. وكانت لإصلاحاتها السياسية والاقتصادية آثار بعيدة المدى على الهياكل السياسية والاقتصادية القائمة وعلى طريقة حياة شعوبها. لكن من الواضح أن هذه الجهود يجب أن يكملها المجتمع الدولي في الوقت المناسب بشكل فعال ليتسنى تركيب محرك التنمية في الاقتصادات الافريقية.

وأود أن أؤكد عند هذا المنعطف أن منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال تتصدر الجهود الإنمائية في افريقيا. وكانت إحدى الخطوات الكبرى التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي في

عام ١٩٩١. وهذا يمثل استراتيجية اقتصادية هامة مكملة لاستراتيجيات البلدان الافريقية لتحقيق تنمية متسارعة مستدامة. بالإضافة إلى هذا، أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية آلية لحل النزاعات لمواجهة النزاعات المحتمل وقوعها داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها، كما ساعدت على تهيئة مناخ من السلم والأمن أكثر مواتاة للديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى هذه الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الافريقية، تقوم حاجة ماسة إلى التعاون الفعال من جانب المجتمع الدولي في المجالات التالية.

أولا، تقوم الحاجة إلى تنويع السلع الأساسية الافريقية، وهذا شرط أساسي للانتعاش والنمو الاقتصاديين. إن تنويع السلع الأساسية يمثل الخطوة الأولية التي يمكن بها لحصيلة العملات الأجنبية الخاصة بالبلدان الأفريقية أن تستقر وتزيد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية بأموال إضافية تمكنها من القيام بمشاريع ما قبل الاستثمار ومشاريع التنفيذ. وفي هذا السياق، من المهم التعجيل بالمفاوضات الراهنة بشأن إنشاء صندوق التنويع.

ثانيا، يشكل الدين الخارجي عقبة كبرى أخرى أمام عجلة التنمية بالنسبة لبلدان أفريقية عديدة. والقرار ١٥١/٤٦، بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يتضمن إشارة محددة إلى تعاون المجتمع الدولي. لقد حاول المجتمع الدولي أن يعالج هذه المشكلة اساسا عن طريق استراتيجيات الديون العالمية. غير أن الحالة الخطيرة التي تنفرد بها البلدان الافريقية لم تحظ بعد بالحل الناجع.

ثالثا، من المفارقات أنه في الوقت الذي انخفضت فيه ايرادات معظم البلدان الافريقية من العملات الأجنبية خاصة في العقد الأخير، انخفضت أيضا المساعدات المالية من أجل التنمية أو تحولت الى قوة معاكسة للاصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي اتخذتها بلدان أفريقية كثيرة. إن الدعوة الى زيادة الدعم المالي للتنمية في افريقيا قد ترددت بوضوح في عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة. والمطلوب الآن إرادة سياسية أكبر من جانب المجتمع الدولي. إن الزيادة في التدفق الحقيقي للموارد، وبصفة خاصة في مجال التمويل بشروط تساهلية وتقديم المنح، أمر حيوي لإنعاش الاقتصادات الافريقية. وبالاضافة الى ذلك، فإن زيادات الاستثمارات أمر مستصوب لأنها ستحدث أثرا كبيرا في القطاعات الانتاجية في الاقتصادات الافريقية.

رابعا، في ظل الاقتصاد العالمي المتزايد التنافس ينبغي ألا يسمح بالميول الرامية الى تهميش الاقتصادات الافريقية على نحو صريح. إن الموقف غير الملائم للبلدان الافريقية في الاقتصاد الدولي لم يتحسن في جولة أوروغواي التي اختتمت مؤخرا. كذلك فإن الخسارة الحقيقية في حجم التجارة والإيرادات بالنسبة للدول الافريقية أمر هام جدا. ومن ثم ينبغي اتخاذ تدابير تعويضية كافية للتخفيف من آثار هذه الخسارة. وفي هذا السياق، من الضروري اتخاذ تدابير كافية لتعزيز الوحدة ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ليسمح لها بتوفير الدعم اللازم للبرنامج والتعريف باحتياجاته.

هذه أمثلة قليلة معروفة على مجالات التعاون الدولي من أجل التنمية في أفريقيا، وإن تراضي المجتمع الدولي أكثر من ذلك لن يعني تزايد الفقر في أفريقيا فحسب، بل أيضا احباط التنمية العالمية المرجوة منذ البداية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

وبذلك اختتمت الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/636)

(ب) مشاريع القرارات (A/49/L.53 و L.54 و L.55 و L.56)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في جلستها الـ ٧٢ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

أعطي الكلمة الآن للرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ليتولى عرض مشاريع القرارات من A/49/L.53 إلى L.56.

السيد ريميريز دى استونوز بارسيلا (كوبا) الرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يشرفني أن أعرض مشاريع القرارات A/49/L.53 و L.54 و L.55 و L.56. وهذه النصوص جميعها تشير الى قضية فلسطين، وقد صيغت في ضوء التطورات الأخيرة في عملية السلم التي رحبت بها اللجنة ودعمتها.

اسمحوا لي في البداية أن أعلن أن الإمارات العربية المتحدة وماليزيا ومصر أصبحت مشاركة في تقديم مشاريع القرارات L.53 و L.54 و L.55. وأن الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وزامبيا وماليزيا ومصر انضمت الى الدول المقدمة لمشروع القرار L.56.

مشاريع القرارات الثلاثة الأولى، (A/49/L.53 و L.54 و L.55) تعهد الى اللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الإعلام، بولايات للاضطلاع ببرنامج عمل، كل في ميدان اختصاصها، مع مراعاة التطورات الحالية.

وفي مشروع القرار L.53 ترحب الجمعية بالتوقيع على إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات التنفيذ بما فيها الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا الموقع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وتؤكد الجمعية من جديد أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين الى أن تحل القضية من جميع جوانبها على نحو مرض وفقا للشرعية الدولية.

وترى الجمعية العامة أيضا أن اللجنة عليها، بل ويمكنها في الواقع، أن تستمر في تقديم مساهمة قيمة وايجابية في الجهود الدولية الرامية الى تعزيز التنفيذ الفعال لإعلان المبادئ وفي تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين الى الشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية. وتؤيد الجمعية توصيات اللجنة الواردة في تقريرها وتطلب الى اللجنة أن تواصل ابقاء الحالة المعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن الى الجمعية العامة أو الى مجلس الأمن حسب الاقتضاء. وتأذن للجنة أيضا بأن تواصل بذل جميع الجهود الممكنة لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن تدخل ما تراه مناسبا وضروريا من تعديلات في ضوء التطورات، على برنامج عملها، وأن تشدد بشكل خاص على الحاجة الى تعبئة الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين وما بعدها. وتطلب الجمعية الى اللجنة أيضا أن تواصل توسيع نطاق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية وأن تتخذ الخطوات اللازمة لاشراك مزيد من المنظمات غير الحكومية في أعمالها.

وفي مشروع القرار L.54، الذي يتناول عمل شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، ترى الجمعية العامة أن الشعبة تواصل تقديم مساهمة مفيدة وبناءة من خلال تنظيم اجتماعات المنظمات غير الحكومية وحلقاتها الدراسية وكذلك من خلال ما تضطلع به من أنشطة غير رسمية مختلفة، وتطلب الى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة وفقا للولايات القائمة وعلى النحو المنصوص عليه في الميزانية الحالية.

وبالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.55، كانت المفاوضات مستمرة خلال الأيام القليلة الماضية، ونتيجة هذه المفاوضات، أود أن أتقدم بالتنقيحات الشفوية التالية.

أولا، ينبغي الاستعاضة عن الفقرة ٢ بالنص التالي:

"ترى أن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين هو برنامج يساعد في زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي بالقضية والحالة في الشرق الأوسط بصفة عامة، بما في ذلك منجزات عملية السلام، وينبغي مواصلته كي يسهم اسهاما فعالا في تهيئة مناخ مفض الى الحوار وداعم لعملية السلام".

ثانيا، ينبغي إضافة عبارة "ولا سيما منجزات عملية السلام" الى نهاية الفقرة ٣ (ب).

وفي مشروع القرار هذا، المتعلق بأنشطة إدارة شؤون الاعلام، تطلب الجمعية العامة أيضا:

"من الإدارة أن تواصل، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، مع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تؤثر على قضية فلسطين ومع التركيز بصفة

خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية" (A/49/L.55، الفقرة ٣) على النحو المنصوص عليه في الميزانية العادية.

أما مشروع القرار A/49/L.56 فعنوانه "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، وفيه تؤكد الجمعية العامة مجددا على ضرورة تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، التي هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي، بجميع جوانبها؛ وتعرب عن تأييدها التام لعملية السلام الجارية، التي بدأت في مدريد، وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وتعرب عن الأمل في أن تفضي تلك العملية الى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛ وتطالب بالتنفيذ الدقيق وفي الوقت المناسب للاتفاقات التي تم التوصل اليها بين الطرفين نحو التفاوض بشأن التسوية النهائية.

وفي مشروع القرار، تشدد الجمعية العامة على ضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي المقام الأول الحق في تقرير المصير، وانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧. وتشدد الجمعية في مشروع القرار أيضا على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨؛ وتحث الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية الى الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة الحرجة؛ وتؤكد على أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ؛ وتطلب الى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

ولقد صيغت مشاريع القرارات التي عرضتها لتوي بعزم أكيد على المساهمة في عملية السلام الجارية وتحقيق تقدم فعلي من أجل التوصل الى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وقد تمت استشارة عدد من الوفود لدى إعداد هذه النصوص، التي تمثل وجهات نظر غالبية أعضاء المجتمع الدولي بشأن قضية فلسطين.

وبالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واقتناعا بأن من الضروري الآن ليس فقط المحافظة على تضامننا مع الشعب الفلسطيني وإنما تعزيزه أيضا، أدعو الوفود لأن تؤكد مجددا تأييدها لهذا النهج الموضوعي والبناء من خلال التصويت بتأييد مشاريع القرارات المقترحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بما جرى من تصحيح للفقرة ٦ من مشروع القرار A/49/L.54. فالسطر قبل الأخير من الفقرة ينبغي أن يصبح نصه كما يلي:

"بالتعاون مع مكتب المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة".

ونبدأ الآن النظر في مشاريع القرارات من A/49/L.53 إلى A/49/L.56.

أعرب عدد من الوفود عن رغبتها في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت. هل لي أن أذكّر الوفود بأن البيانات المدلى بها تعليلا للتصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها؟

السيد كراوس (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنمسا.

عندما تناولت الجمعية العامة هذا البند في العام الماضي، أعلنا بأن توقيع إعلان المبادئ ولّد إطارا سياسيا جديدا لأنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة. ونرى أن الوقت قد حان لإنهاء المواجهة وصراع الماضي وفتح طرق جديدة للتعايش السلمي بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

ومع أنه تم إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه خلال الشهور القليلة الماضية، فإننا ما زلنا نعتقد بوجود حاجة قوية لتكييف الأجهزة الثلاثة الآنفة الذكر لكي تجسد على نحو أفضل التقدم المحرز في عملية السلام. لذلك، تقدم الاتحاد الأوروبي ببعض الاقتراحات الملموسة والبناءة لتحقيق هذا الغرض. ومما يؤسفنا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن في وضع يمكنها من أخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار في هذه المرحلة. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرارين A/49/L.53 و A/49/L.54. غير أننا أحطنا علما مع الارتياح بكون منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت استعدادها لإجراء مفاوضات مبكرة مع الاتحاد الأوروبي

بهدف تكييف ولايات الأجهزة الثلاثة مع التطورات الجديدة لعملية السلام.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن تجري تلك المفاوضات بطريقة مرنة وبروح بناءة وأن تفضي الى نتائج ايجابية. وسوف نراجع موقفنا المتعلق بالقرارات ٦٩/٤٩ ألف الى جيم أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة وذلك في ضوء النتائج التي تتحقق خلال تلك المفاوضات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتغييرات الهامة والايجابية التي أدخلت على مشروع القرار A/49/L.56، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". وهذه التغييرات، التي تعبر الى حد كبير عن شواغل الاتحاد الأوروبي، ستمكننا من التصويت بالإجماع تأييدا لمشروع القرار هذا.

السيد باركر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس بإمكان بلدي أن يؤيد مشاريع القرارات الأربعة - A/49/L.53، و A/49/L.54، و A/49/L.55 و A/49/L.56 - التي قدمت في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين".

إن مشاريع القرارات A/49/L.53، و A/49/L.54، و A/49/L.55، هي من مخلفات مرحلة سابقة، وبقيت الى حد كبير دون تغيير، من حيث تركيزها وهدفها، مقارنة بقرارات السنوات الماضية. فهذه المشاريع تجاوزتها الأحداث في الميدان في الشرق الأوسط. وهي تروج لمؤسسات وأنشطة يتسم نهجها تجاه مسألة السلام في الشرق الأوسط بأنه غير متوازن وعفى عليه الزمن. إنها لا تدعم عملية المفاوضات الجارية الآن مباشرة بين الأطراف المعنية، ولا تسهم في تعزيز روح المصالحة في الشرق الأوسط.

وهذا يعطي سببا كافيا للشعور بالقلق، علاوة على أن هذه المؤسسات والأنشطة تمتص موارد مالية وبشرية يمكن أن تستخدم استخداما أفضل بطريقة أخرى. ولقد أعلن المجتمع الدولي بوضوح عن تأييده لمساعدة الفلسطينيين في بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الضرورية. ونحن نعتقد بأن الجمعية العامة ينبغي أن تنظر بعناية فيما إذا كانت الأنشطة التي تدعمها هذه القرارات تمثل أفضل استخدام لموارد الأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات الفلسطينية. إننا نؤمن بأن هذه الموارد ستستخدم على وجه أفضل إذا أنفقت في دعم السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

واحدى طرق القيام بذلك يمكن أن تتمثل في مساعدة المنسق الخاص في الأراضي المحتلة. فالسيد لارس لا يساعده سوى عدد قليل من الأشخاص في وظيفته الحيوية المتمثلة في حفز التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وحكومتي تؤيد بقوة تحويل الموارد من الأنشطة واللجان غير المنتجة المأذون بها في مشاريع القرارات هذه إلى الجهود المنتجة الحيوية التي يبذلها المنسق الخاص.

ومشروع القرار A/49/L.56، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، يتكلم حصرا عن مسائل هي في الوقت الراهن محل مفاوضات مباشرة بين الأطراف في المنطقة. وتعتقد حكومتي، بوصفها مشاركة في عملية مدريد للسلام، أن من غير المناسب ومن غير المفيد أن تتخذ الجمعية العامة موقفا تجاه مسائل هي الآن محل مفاوضات مباشرة بين الأطراف في عملية سبق لتلك الأطراف أن أبدت موافقتها الرسمية عليها. وفي هذه اللحظة الهامة يجب أن نعمل على دعم عملية المفاوضات تلك بدلا من التركيز على مسائل أو بيانات تعمل على التجزئة والاستقطاب.

إن الولايات المتحدة تدعم تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ومما نأسف له أن الافتقار إلى التوازن في مشاريع القرارات المعروضة علينا يقضي على المنفعة المرجوة منها ألا وهي تحقيق ذلك الهدف. فنحن سنصوت ضدها وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

السيد جاكوب (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تخطو اسرائيل والعرب في عملية السلم خطوات تاريخية إلى الأمام. وتشمل التطورات الرئيسية توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتوقيع الاتفاق الذي تلاه بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، والتوقيع، يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، على اتفاق نقل السلطات والمسؤوليات على سبيل التحضير. ويوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وقعت اسرائيل والأردن جدول الأعمال المشترك المتفق عليه الذي أفضى إلى ابرام اعلان واشنطن يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، وتوج بالتوقيع على معاهدة السلام الاسرائيلية - الأردنية يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. بالاضافة إلى ذلك، تتواصل

المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، ونتطلع إلى احراز التقدم في عملية السلم على جميع المسارات.

لقد كان يحدونا الأمل في أن تستجيب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين للحقائق الجديدة في الشرق الأوسط عن طريق تغيير وحذف القرارات العقيمة التي صيغت في ذروة الصراع العربي - الاسرائيلي. والمؤسف أن هذا لم يحدث. فمشاريع القرارات المعروضة علينا لا تعبر عن الحقائق الجديدة، كما لا تعبر عن آمالنا في مستقبل أفضل. وهي، بدلا من ذلك، تكرر اللغة والافكار القديمة التي أعاقت الجهود الرامية إلى إحلال السلم في منطقتنا بدلا من العمل على مساعدتها.

فمشروع القرار A/49/L.53 يؤيد عمل "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" ويأذن به. ومشروع القرار A/49/L.54 يفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة. لقد عارضت اسرائيل وجود هاتين الهيئتين منذ انشائهما. فقد أعاقتا الحوار والتفاهم من خلال تقديمهما صورة منحازة ومشوهة للصراع العربي - الاسرائيلي. وهما في الواقع تتناقضان مع جوهر المبادئ التي ترتكز عليها عملية السلم. بالاضافة إلى ذلك، تنفق هاتان الهيئتان موارد قيمة ينبغي أن تكرس لأنشطة بناءة أكثر مثل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعود بالمنفعة على الفلسطينيين.

أما مشروع القرار A/49/L.55 فيطلب إلى إدارة شؤون الاعلام أن تقوم بجملة أمور، منها نشر المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين. ونحن نعتقد أن هذا، أيضا، هو انفاق لا حاجة له للموارد القيمة التي يمكن استخدامها على نحو أفضل.

وفي حين أن مشروع القرار A/49/L.56 تغير بعض الشيء، إلا أنه يبقى أساسا مثل القرار الذي اتخذ العام الماضي. وهو، مثل القرار ١٥٨/٤٨ دال، يحاول أن يحدد مسبقا نتائج المفاوضات بشأن مسائل تتعلق بالمركز الدائم، بما يتعارض مع إعلان المبادئ. ومشروع القرار A/49/L.56، مثل القرار السابق، مليء بالمتناقضات الداخلية. فهو من جهة يدعي تأييد عملية السلم التي بدأت في مدريد، ويحاول، من جهة أخرى، تقويض المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه عملية السلم والمتمثل في المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة. ونحن نعتقد أن الدول الأعضاء التي تدعي تأييد عملية السلم مسؤولة عن معارضة مشروع القرار هذا الذي يطعن المبادئ الأساسية التي ترتكز العملية عليها.

وبناء على ذلك، ستصوت اسرائيل ضد مشاريع القرارات تحت هذا البند من جدول الأعمال، ونشجع الآخرين الذين يؤيدون عملية السلم على أن يحذوا حذونا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات من A/49/L.53 إلى A/49/L.56.

نتناول أولا مشروع القرار A/49/L.53، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

نبدأ الآن عملية التصويت. لقد طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت كيتس ونيفيس، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب افريقيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون: أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، جزر مارشال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.53 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت (القرار ٦٢/٤٩ ألف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/49/L.54، المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة".

نبدأ الآن عملية التصويت. لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت كيتس ونيفيس، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب افريقيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون: الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، جزر مارشال، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.54 بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت (القرار ٦٢/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/49/L.55، بصيغته المنقحة شفويا، المعنون "إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان،

الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون: جورجيا، الاتحاد الروسي، طاجيكستان.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.55، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٢/٤٩ جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/49/L.56، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون: بيلاروس، جورجيا، جزر مارشال، الاتحاد الروسي، طاجيكستان، أوروغواي، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.56 بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٢/٤٩ دال).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في معرض تعليل التصويت بعد التصويت، اسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد صمدي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت وفدي مؤيدا مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/49/L.53، و L.54 و L.55. بيد أنني أود أن أعرب عن تحفظات وفدي بشأن جميع أجزاء مشاريع القرارات التي قد تفسَّر بأي شكل على أنها اعتراف باسرائيل.

ووفدي لم يشارك في التصويت على مشروع القرار A/49/L.56، لأننا نعتقد أن الاتفاقات الأخيرة لن تفضي إلى الاستعادة الكاملة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): إن القرارات التي تم اعتمادها للتو، والواردة في الوثائق A/49/L.53 و L.54 و L.55 و L.56 بها من العناصر ما يلبي احتياجات الشعب الفلسطيني ودعم الجهود لتحقيق مطالبه. ولذلك فإن وفد بلادي صوت لصالحها جميعا.

ورغم ذلك فإن وفد بلادي يود أن يسجل تحفظه على ما ورد في هذه القرارات ويفهم منه الاعتراف بما يسمى باسرائيل أو الترحيب بالعملية السلمية الجارية الآن، لأننا نعتقد أن هذه العملية لا توفر الحل العادل والشامل والنهائي للمشكلة الفلسطينية وغيرها من المشاكل في منطقة الشرق الأوسط.

إن وفد بلادي يجدد التأكيد على أن حل القضية الفلسطينية يكمن فقط في تنفيذ القرارات الكثيرة التي اعتمدتها الأمم المتحدة وظل المجتمع الدولي يؤكد عليها خلال العقود الأربعة الماضية، باعتبارها ما زالت تشكل الاطار الأفضل لحل عادل وشامل يحقق كافة مطالب الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه وممارسة حقه في تقرير مصيره.

إن الماضي القريب يشهد على حقيقة أن جهود المجتمع الدولي ساعدت في حل مشكلة جنوب افريقيا التي تتشابه مع المشكلة الفلسطينية في صور عدة. وهذا الحل الذي مكّن شعب جنوب افريقيا من إقامة دولة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية يظل نموذجا صالحا يمكن الاقتداء به لحل المشكلة الفلسطينية وإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود على حد سواء.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، والوارد في الوثيقة A/49/L.56. وإن موافقتنا على القرار لا تعني تأييدنا أو معارضتنا لاتفاق اعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، والمشار إليه في الفقرتين التاسعة والعاشرة من الديباجة والفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار.

السيد حسن (العراق): يود وفد بلدي أن يعرب عن تحفظه على الصياغة الواردة في الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/49/L.53، وكذلك على الصياغة الواردة في الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار A/49/L.55.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بمقتضى قراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع الدول الأعضاء التي صوتت لصالح القرارات التي اعتمدت للتو في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين". وأود أن أعرب عن شكرنا الخاص للدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشاريع القرارات هذه، ولكل أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن الجمعية العامة، باعتمادها لمشاريع القرارات هذه، ترسل الرسالة الصحيحة إلى الأطراف بإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بتحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية فلسطين، لب النزاع العربي الإسرائيلي، وبالتأكيد على دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبذلك، تسهم الجمعية إسهاما إيجابيا في تهيئة مناخ أفضل في المنطقة، وتعزز مواقف كل من يؤمنون بالشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي ويسعون بفعالية إلى تحقيق سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط.

كان الأمل يحدونا بالنسبة لمشاريع القرارات هذه، ومشاريع القرارات الأخرى المتصلة بقضية فلسطين، خاصة تلك التي تؤكد من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، بأن يتم اعتمادها بتوافق الآراء في ضوء الحالة الجديدة السائدة في المنطقة، لأن التغير لكي يكون حقيقيا وواقعيا فينبغي أن يحدث في الاتجاهين. وللأسف، لم يتسن تحقيق هذا التوافق في الآراء، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى نهج اسرائيلي نعتبره خاطئا، نهج يتوقع من الجانب الفلسطيني أن يتخلى مسبقا عن حقوقه غير القابلة للتصرف ومواقفه، ويتوقع من الأمم المتحدة أن تتخلى عن مسؤولياتها إزاء قضية فلسطين أيضا - وكل ذلك مقابل البدء بعملية السلم.

دعونا نذكر بأن عملية السلم على المسار الفلسطيني الاسرائيلي لا تزال في بدايتها، وأنها، علاوة على ذلك، تعالج فترة انتقالية. والاتفاق على تأجيل المفاوضات حول مسائل التسوية النهائية لا ينتقص، ولا ينبغي أن

ينتقص، من الموقف الفلسطيني المبدئي حول هذه المسائل، وهو لا يؤدي بالطبع، ولا ينبغي أن يؤدي، إلى تناقص مسؤوليات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ولا يمكن لأحد أن يقول إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، علاوة على قرارات مجلس الأمن، فقدت وجاهتها في أي زمان أو مكان. ولا ينبغي لأحد أن يطلب إلى الجمعية العامة أن تتخلى عن موقفها المكرس في تلك المبادئ. هذه الدعوات تعني الحكم المسبق الحقيقي على نتيجة المفاوضات بقبول الاختلال في توازن القوة وقبول أوضاع الأمر الواقع غير الشرعية التي أقامها الجانب الاسرائيلي بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات اللاقانونية في ظل القانون الدولي تبقى لاقانونية، ولا يغير من ذلك شيئا بدء المفاوضات.

وكنا نأمل في أن يتخذ راعيا عملية السلام موقفا أكثر توازنا في الجمعية العامة، بالابتعاد عن الدعم المنحاز إلى جانب طرف واحد أو، من الناحية الأخرى، بالابتعاد عن التغييرات التي لا مبرر لها في الموقف على حساب الشعب الفلسطيني. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن التطور الناجح لعملية السلم يتطلب، بين أمور أخرى، اتخاذ مواقف أكثر توازنا وموضوعية من جانب كل من الراعيين بمفرده ومنهما سويا.

إننا نؤمن بأن عملية السلم حققت تقدما هاما. ونؤمن أيضا بأننا بذلنا في الأمم المتحدة قصارى جهدنا لدعم هذه العملية والتعبير عن الحقائق الجديدة كما هي عليه. ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة سيتحملان دوما مسؤولياتهما إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل بالفعل إلى تسوية نهائية. وليس لنا إلا أن نأمل في أن تلتزم الأطراف المعنية بالتزاماتها التعاقدية وأن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها دون مزيد من الإبطاء أو الصعوبات.

أخيرا، نود أن نعرب عن شكرنا لكل الدول الأعضاء التي عملنا معها لوضع ما نعتقد أنه مجموعة جيدة ومفيدة من مشاريع القرارات حظيت بتأييد ساحق في هذه الجمعية. وإننا نشعر بالارتياح إزاء نتائج اليوم، ونفخر بذلك التأييد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتمت الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال الدورة العادية التاسعة والأربعين للجمعية العامة وتوزيع البنود: تقارير المكتب

التقرير السادس للمكتب (A/49/250/Add.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتصل التقرير السادس للمكتب بطلبين لإدراج بندين إضافيين في جدول أعمال الدورة الحالية أحدهما من وفد ناميبيا والآخر من عدد من البلدان.

أسترعي انتباه الممثلين أولا إلى الفقرة ١ (أ) من التقرير. يوصي المكتب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية عنوانه "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا: برنامج المنح الدراسية للطلاب الناميبيين".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ١ (ب) من التقرير، يوصي المكتب بأن يُنظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب هذه.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ستنظر في هذا البند، كما طلب مقدمه، على سبيل الأولوية بسبب طابعه المستعجل؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أوجه انتباه الممثلين إلى الفقرة ٢ (أ) من التقرير.

يوصي المكتب بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الكاريبي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٢ (ب) من التقرير يوصي مكتب الجمعية بأن ينظر في البند مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية مكتب الجمعية هذه؟

تقرر ذلك.

تأجيل موعد تعليق الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى مسألة تتعلق بموعد تعليق الدورة.

لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قررت، في الجلسة العامة الثالثة، يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تعليق الدورة التاسعة والأربعين يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ واختتامها يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

غير أنني أُبلغت بأن بعض اللجان الرئيسية ستكمل عملها في وقت لاحق للموعد المقرر أصلا. ومن ثم، لن تتمكن الجمعية من اختتام أعمالها يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. لذلك أود أن أقترح على الجمعية أن تؤجل موعد تعليق الدورة حتى يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أدلي بالإعلان التالي.

يعلم الأعضاء أن الجمعية العامة تعد الآن لاختتام أعمالها لهذا العام. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء ببرنامج العمل من الآن وحتى يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اليوم الذي ستعلق فيه الجمعية أعمالها، على النحو الذي تقرر ظهر اليوم.

يوم الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر، صباحا، ستنظر الجمعية أولا في البند ١٩ من جدول الأعمال، "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة". بعد ذلك ستتناول الجمعية التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض، في إطار البند ٣ (ب) من جدول الأعمال. وعندئذ ستنظر الجمعية في البند ٣٢ من جدول الأعمال، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية".

يوم الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عصرا، ستتناول الجمعية أولا البند ١٤ من جدول الأعمال، "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، كي تبت في مشروع القرار المقدم في إطار ذلك البند. وستتناول الجمعية بعد ذلك تقارير اللجنة الأولى.

يوم الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في الصباح، ستتناول الجمعية أولا البند ٣٨ من جدول الأعمال، "الحالة في الشرق الأوسط"، للنظر في مشاريع القرارات المقدمة في إطار ذلك البند. وعندئذ ستتناول الجمعية البند الفرعي "ح" من البند ١٧ من جدول الأعمال، "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة"، ويتبع ذلك البند ١٨ من جدول الأعمال، "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، وذلك بغرض البت في مشروعي القرارين A/49/L.51 و A/49/L.52.

وآخر بند من بنود جدول الأعمال المقرر النظر فيها صباح يوم الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر، هو البند ٤٢، "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية"، وذلك حتى يمكن للجمعية أن تبت في مشروع القرار المقدم في إطار ذلك البند.

يوم الاثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر، بعد الظهر، ستنظر الجمعية أولا في بند جدول الأعمال المتعلق بـ "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا: برنامج المنح الدراسية للطلاب الناميبيين". وعندئذ ستتناول الجمعية تقارير اللجنة الثانية.

يوم الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، صباحا، ستتناول الجمعية أولا البند ٣٧ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي

تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة". وذلك بغية النظر في مشاريع القرارات المتبقية المقدمة في إطار هذا البند والبت فيها.

وتتناول الجمعية بعد ذلك البند ٧ من جدول الأعمال، "الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة".

وعندئذ، ستنظر الجمعية في بند جدول الأعمال بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الكاريبي".

أخيرا، يوم الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، صباحا، ستتناول الجمعية البند ٤٦ من جدول الأعمال، "إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦".

أخيرا، يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، صباحا، ستنظر الجمعية في تقارير اللجنة الثالثة.

وعصر يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ستنظر الجمعية في تقارير اللجنة الخامسة.

سيصدر برنامج عمل الجمعية العامة للمدة المتبقية من كانون الأول/ديسمبر غدا في الوثيقة A/INF/49/5/Add.4.

أما الجدول الزمني للنظر في بنود جدول الأعمال التي لم تنظر الجمعية فيها بعد، فسينشر في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

مرفق

تغييرات في التصويتات المسجلة و/أو بنداء الأسماء

القرار ٦٢/٤٩ ألف

بعد التصويت أبلغ وفد أنغولا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

القرارات ٦٢/٤٩ ألف وباء وجيم ودال

بعد التصويت، أبلغت وفود أفغانستان وبوروندي والسودان الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد أوزبكستان بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا القرار ٦٢/٤٩ دال.